دور المواصفة القياسية ISO 26000 في إرساء المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

The role of ISO 26000 in establishing the social responsibility of business organizations to contribute to achieving sustainable development.

ط.د بواشرية مراد[1]، د. نعرورة بوبكر[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، bouacheria-mourad@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي ، boubaker.narora@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/06/09 تاريخ المراجعة: 2019/06/13 تاريخ القبول: 2019/06/30

ملخص:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الجدل بشأن موضوع تحمل منظمات الأعمال لمسؤوليتها الاجتماعية، نتيجة التغييرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضغوط الأطراف المعنية وأصحاب المصالح، فسعت منظمات الأعمال نحو الموازنة بين أنشطتها الربحية وتلك غير الربحية التي تعود على المجتمع المحلي بالنفع، من خلال ممارسات وسلوكيات مختلفة تعكس قيمها ومعاييرها الأخلاقية ، كما برزت عدة هيئات دولية تعمل في هذا الجانب ومنها المنظمة الدولية للتقييس التي أصدرت في سنة 2008 المواصفة الدولية الأيزو26000 للمسئولية الاجتماعية، وقد اهتمت منظمات كثيرة في مختلف أنحاء العالم بمسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تطبيق هذه المواصفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تتناول هذه الدراسة توضيح الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما، وتسليط الضوء على مواصفة ISO 26000 من خلال معالجة المبادئ التوجيهية التي تقدمها لمنظمات الأعمال للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل أفضل، وكيفية مساعدتها على المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: مسؤولية اجتماعية، تنمية مستدامة، مواصفة قياسية دولية ISO 26000 .

تصنيف JEL: M140, Q560

Abstract:

In recent years there has been a growing debate over the social responsibility of business organizations as a result of changes in economic, political and social conditions and pressure from interested parties and stakeholders. Business organizations have sought to balance their profitable and non-profit activities that benefit the community through different practices and behaviors Reflecting the values and ethical standards, as well as emerged several international bodies working in this aspect, including the International Organization for Standardization, which issued in 2008 the international standard ISO 26000 for social responsibility, Where many organizations around the world have taken care of their social responsibility by applying this standard to achieve sustainable development.

This study explores the literature on social responsibility and sustainable development and their relationship, highlighting ISO 26000 by addressing the guidelines it provides to business organizations to better meet their social responsibility and how to help them contribute more effectively to achieving sustainable development goals.

Keywords: social responsibility, sustainable development, international standard ISO 26000.

Jel Classification Codes: M140, Q560.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المؤلف المرسل: بواشرية مراد، الإيميل: bouacheria-mourad@univ-eloued.dz

1. مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة زيادة حدة المنافسة بفعل العولمة والانفتاح الكبير على الأسواق العالمية والتطور التكنولوجي السريع لاسيما في وسائل الاتصال، كما تفاقمت المشاكل الاجتماعية والبيئية وزاد الإدراك لمدى الاحتياج لضمان سلامة النظام البيئي والعدالة الاجتماعية والحوكمة المؤسسية الرشيدة، وأصبح أداء منظمة الأعمال فيما يتعلق بالمجتمع الذي تعمل به وفيما يتعلق بالبيئة التي تؤثر عليها جزءاً حرجا في قياس أدائها الكلي وقدرتها على الاستمرار في العمل بفاعلية ، الأمر الذي عظم من ضغوط الأطراف المعنية وأصحاب المصالح، مما حتم على منظمات الأعمال السعي الدائم لتحقيق التفوق والتميز بغية الاستمرار و النمو. كما أصبحت منظمات الأعمال وأصحاب المصالح في جميع أنحاء العالم على يقين متزايد إلي ضرورة ممارسة سلوكيات مسؤولة مجتمعيا نتيجة وعيهم بالفوائد الناجمة عنها، من خلال تبني برامج فعالة للمسؤولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه، فظهرت مبادرة دولية لرعاية هذا المفهوم ، كللت بإصدار المنظمة الدولية للتقييس مواصفة إرشادية أطلق عليها (ISO 26000) ، كأداة مهمة للتخفيف من حدة العولمة وجموحها، وهي مواصفة تقدم إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بهدف المساهمة في التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

قد اهتمت كبرى منظمات الأعمال في الدول المتقدمة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وحرص أغلبها على الالتزام بمواصفة الأيزو 26000 لتحسين توجهاتها الاجتماعية والبيئية بهدف تحقيق تنمية مستدامة، ومن هنا تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية: **كيف تساهم مواصفة الأيزو 26000 في التزام منظمة الأعمال بمسؤوليتها الاجتماعية للمشاركة في التنمية المستدامة ؟**

ومن هذه الإشكالية تطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1. ما المقصود بالمسئولية الاجتماعية؟ وما هي أبعادها؟
2. ما هي الأيزو 26000؟ وفيما تكمن مختلف المضامين التي ترتكز عليها المواصفة؟ وكيف يمكن لمنظمة الأعمال الاستفادة منها؟
3. ما مفهوم التنمية المستدامة ؟ وفيما تتمثل الأبعاد المشكلة لها؟
4. ما علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة؟ وكيف تمكن مواصفة الأيزو 26000 منظمة الأعمال من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعرف على مفهوم وأبعاد المسئولية الاجتماعية ومختلف الآراء الواردة فيها؛
2. التطرق لمضمون مواصفة الأيزو 26000 والأهداف التي تسعى إليها وعرض آلية استفادة منظمات الأعمال منها؛
3. التعرف على مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة؛
4. توضيح كيفية مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق مواصفة الأيزو 26000.

أهمية الدراسة:

تتشكل أهمية الدراسة من جملة من العناصر التي يمكن إجمالها في الآتي:

1. الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع في عالم منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها وأحجامها، الداعم للتوجه المستقبلي للمؤسسات الاقتصادية في بذل المزيد إزاء مسؤولياتها الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. إفادة متخذي القرارات في المؤسسات الجزائرية بشرح المسئولية الاجتماعية وبالتحديد التعريف بمواصفة الأيزو 26000 وأهميتها في تحقيق النمو والاستدامة.
3. الأهمية النظرية والميدانية الممكن انبثاقها من نتائج البحث، في تقديم معلومات في مجال إحدى الآليات الدولية المعتمدة في تشجيع المؤسسات لتبني مفهوم المسئولية الاجتماعية؛

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية الذي يعد حديث المنظمات على المستوى العالمي وهاجس إداراتها لضمان الاستمرار والبقاء في بيئة يسودها التغير المستمر.

فرضية البحث:

يحاول البحث اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

"تعتبر الواصفة القياسية الدولية ISO 26000 دليلا إرشاديا لمنظمات الأعمال لتكون أكثر التزاما بمسؤوليتها الاجتماعية، وتهدف من خلاله إلى مساعدتها على المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

هيكلة البحث:

بغية الإحاطة بأهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربعة محاور:

المحور الأول: المسئولية الاجتماعية وأبعادها؛

المحور الثاني: الأيزو 26000 كمنهج معتمد لإرساء المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال؛

المحور الثالث : مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة؛

المحور الرابع: دور مواصفة الأيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المنهجية العلمية في البحث:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا، حيث يعرف هذا المنهج بأنه الطريقة المنظمة لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة معينة من خلال وصف الظاهرة المراد دراستها، و ذلك من خلال المسح المكتبي و الاطلاع على الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة، ثم تمت عملية تحليل المعلومات المحصل عليها في سبيل الخروج بنتائج عامة.

2 . المسؤولية الاجتماعية وأبعادها :

قبل التطرق لأبعاد المسئولية الاجتماعية، سيتم التعريف بمصطلح المسئولية الاجتماعية وإبراز خصائصها، مبادئها ومداخلها.

1.2مفهوم المسؤولية الاجتماعية

1.1.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية

يقصد بالمسؤولية الاجتماعية: "الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل". (شارلز وجاريث جونز ،2001)

وقد عرفها البنك الدولي على أنها: " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المدني والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد". كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل". (حسين عبد المطلب الأسرج،2011)

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل". (صالح الحموري، رولا المعايطة ، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها: " مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي". (عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني،2011)
وعرفتها المنظمة العالمية للمعايرة (أيزو) بأنها "ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع و المحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع و التنمية المستدامة، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين و الأدوات الحكومية و تدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة". (Michel (Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée, 2007

أما مواصفة الأيزو 26000 عند تعريفها للمسؤولية الاجتماعية، ترى بأن "مسؤولية المنظمة هي ترجمة لقراراتها و نشاطاتها تجاه المجتمع و البيئة من خلال تبني سلوك شفاف و أخلاقي:

- يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة و الرفاه في المجتمع؛
- يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح؛
- يحترم القوانين السارية، و يتوافق مع المعايير الدولية؛
- يدمج في المنظمة ككل و يتم ممارسته و تطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة". (Groupe AFNOR , 2013)

ونلاحظ أن التعريف الأكثر شمولا للمسؤولية الاجتماعية، هو الذي جاءت به مواصفة الأيزو 26000، حيث يتم التركيز فيه على دور المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة، و التنمية في المجتمع، و كذا الاستجابة لتطلعات أصحاب المصلحة، كما يشير التعريف إلى أهمية دمج المسؤولية الاجتماعية في إدارة المنظمة.

2.1.2 خصائص المسؤولية المجتمعية

من تعريفات أغلب المنظمات الدولية للمسؤولية المجتمعية يتضح إجماعها على وجود خصائص مشتركة في التعريف تتمثل في:

- الإقرار بطواعية مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وعدم الزاميته؛
- تكامل السياسات المجتمعية، البيئية والاقتصادية في الأعمال الإدارية اليومية للمؤسسة؛
- تقبل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات كونها واحدة من الأنشطة الأساسية الراسخة، في نشاطات المؤسسة الإدارية والإستراتيجية؛
- الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضوا فيه؛
- التزام المؤسسة بمسؤوليتها المجتمعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع؛
- عنصر "الشفافية" والذي يرتكز على جمع ونثر المعلومات داخل وخارج المؤسسة؛
- القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح مواطنة؛
- عملية تشاركية تقوم بها المؤسسات، لتعظيم القدرة التشاركية بالتنمية؛
- تقوم بها مختلف المؤسسات، بغض النظر عن طبيعة عملها: قطاع خاص، قطاع حكومي أو منظمات مجتمع مدني. (صالح الحموري و رولا المعايطة، 2015)

3.1.2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة من المبادئ تنبثق من الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، وهو مبادرة دولية صدر سنة 1999، دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة. ويعتبر الميثاق المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها هي كل ما تقوم به الشركات، أياً كان حجمها أو مجال عملها، طواعية من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل.
والمبادئ العشرة التي يقوم عليها الاتفاق العالمي هي:

- دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضمان عدم ضلوع الشركات في أي انتهاكات لحقوق الإنسان؛
- احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية؛
- القضاء على كافة أشكال العمل القسري والجبري؛
- القضاء على عمالة الأطفال؛
- القضاء على التمييز في التوظيف والمهن؛
- تشجيع إتباع نهج احترازي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة؛
- الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه البيئة؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها؛
- مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة . (منصف شرفي، 2012)

2.2 أبعاد المسئولية الاجتماعية

اختلف الكتاب والباحثون في تناول أبعاد المسؤولية الاجتماعية، كل حسب وجهة نظره، مما أدى إلى إعطائها مسميات مختلفة، فمنهم من حدد لها ثلاثة أبعاد تتمثل في:

1.2.2 البعد الاقتصادي: هذا البعد لا يشير إلى الربح، كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية، داخل المؤسسات، مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي.

2.2.2 البعد الاجتماعي: لا بد للمؤسسة أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع، الذي تعمل فيه، وتحسين ورعاية شئون العاملين فيها، بما ينعكس ايجابيا على زيادة إنتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية، وتوفير الأمن المهني والوظيفي، والرعاية الصحية، والمجتمعية لهم، ويعد النمط الإداري المنفتح، الذي تعمل به المؤسسة حاسما، حيث أن لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثيرا يتجاوز حدود المؤسسة نفسها.

3.2.2 البعد البيئي: واجب المؤسسة لتغطية الآثار المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة، والقضاء على الإنبعاثات والنفايات، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والإنتاجية، ومن الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة، ذات الصلة في تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها، وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية، ذات الأثر المباشر، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي. ومن الواجب على تلك المحددة، من قبل المؤسسة نفسها، أن تكون شاملة، مُثبَّتة (ممكن إثباتها)، ويتم التوثيق بكتابة التقارير، لتحسُّن الأداء الوظيفي للبيئة. (صالح الحموري و رولا المعايطة ، 2015)

ومنهم من حدد لها أربعة أبعاد تتمثل في ما يلي:

أ- **المسؤولية الإنسانية:** أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع و تحسين نوعية الحياة؛

ب- **المسؤولية الأخلاقية:** بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين؛

ج- **المسؤولية القانونية:** أي التزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون؛

د- **المسؤولية الاقتصادية:** بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

(William M. Pride & O.C. Ferrell, 1997)

ومنهم من قيم مسؤولية المنظمة من خلال الأبعاد الآتية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **المسؤولية تجاه المجتمع والثقافة**: ويتضمن هذا البعد مدى مساهمة المنظمة في الحياة الثقافية للمجتمع مثل الدين والفنون والأدب والرياضة، وآليات التعامل مع المنظمات غير الحكومية واستخدام الموارد المحلية في الإنتاج.

ب- **المسؤولية تجاه الأفراد المتأثرين بأنشطة المنظمة** :وتشمل علاقة إدارة المنظمة مع العاملين مثل ساعات العمل، الأمان الوظيفي، أوضاع العمل، المكافآت..الخ .كما تشمل العلاقات مع جماعات المجتمع المحلي كالأجانب والأقليات العرقية.

ج- **المسؤولية تجاه البيئة الطبيعية**: بالالتزام بالأنظمة البيئية الصادرة من الجهات ذات العلاقة، وتحليل قوائم التوازن البيئي التي تعدها المنظمة . (Wolfgang, 2005)

كما حدد كل من (Plazzi & Starcher) أبعاد المسؤولية الاجتماعية بستة أبعاد أساسية تمثلت في ما يلي:

أ- **المستهلكون**: تضع المنظمات المستهلك في المقدمة دائما، وتركز على توفير ما يحتاجه وبالنوعية الجيدة.

ب- **العاملون:** تزايدت الدعوات التي تنادي بضرورة توفير ظروف عمل مناسبة، حيث تبين لأغلب المنظمات الناجحة أن رضا المستهلكين يحقق نتائج عالية من خلال رضا العاملين.

ج- **شركاء العمل:** أوضحت الكثير من الدراسات أن اعتماد المنظمة على مجهزين في مختلف الظروف من خلال إقامة علاقات طويلة الأمد معهم يحقق لها النجاح ويحقق لها ميزة تنافسية عن بقية المنظمات؛

د- **البيئة**: وفي هذا الصدد يوجه (Paul Hawken) رئيس قمة مؤتمر الأرض الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 نصائحه للمصنعين بقوله: "اترك العالم أفضل مما وجدته، خذ من البيئة ما تحتاج فقط، لا تحاول أن تؤذي الحياة أو البيئة، ستكفر عن ذنوبك إذا قمت بذلك."

هـ- **المجتمعات المحلية :** يجب أن تهتم المنظمات بالمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، الرواتب المجزية، عوائد الضرائب، التسكين، تقديم الدعم لبناء المشاريع ..وغيرها؛

و- **المستثمرين :**أثبتت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Marriott Willard) أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط إيجابا مع الأداء المالي، وأن أغلب بشركة المستثمرين في الشركات الكبرى يعلمون أن الإعلان عن شركاتهم بأنها مسئولة اجتماعيا وبيئيا يحقق لها ميزة تنافسية تميزها عن باقي الشركات في السوق . (Plazzi & Starcher, 1997)

ويتضح من ذلك أن تصنيفات أبعاد المسئولية الاجتماعية تعددت تبعا للمعطيات التي وضعتها البيئة أمام الباحثين وعليه يمكن القول أن جميع الآراء تصب حول الأطراف أصحاب المصلحة والذين يتعين على المنظمات تعيينهم والعمل معهم للاضطلاع بدورها الاجتماعي.

3. الأيزو 26000 كمنهج معتمد لإرساء المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال :

نتناول في هذا المحور التعريف بمواصفة الأيزو 26000 والمحطات الزمنية لإعدادها ومختلف محتوياتها ثم التطرق إلى آلية الاسترشاد بها لتبني منظمات الأعمال لمسئوليتها الاجتماعية.

1.3 تعريف الأيزو 26000 و مراحل إعدادها ومحتوياتها

1.1.3 تعريف الأيزو 26000

الأيزو 26000 هي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية و سوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة" . (مقدم وهيبة، 2012)

كما عرفت بأنها "مواصفة عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المنظمات من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتجيات والآليات والممارسات والعمليات بها، وبما أن هذه المبادئ والتوجيهات لن تكون متساوية في الاستخدام، فإن المسؤولية تقع على المؤسسات في تحديد ما يهمها منها وتنفيذها بالتساوي والتعاون مع شركائها. وقد ترغب بعض المؤسسات الحكومية في استخدام هذه المواصفة إلا أنها لا تستهدف أو تغير من واجبات الحكومات. وهي مواصفة اختيارية ولا يعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات كما أنها لا تقصد أن تكون من العوائق غير الجمركية للتجارة أو أن تغير من الوضع القانوني للشركات، ولذلك فإنها لا تكون مستندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دفاعا أو اتهاما على أي مستوى محلى أو عالمي أو غيرها". (Guest Author, 2011)

و تعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في كافة المنظمات بغض النظر عن نشاطها، حجمها أو موقعها، من خلال توفير التوجيهات اللازمة لدمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الإستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للمنظمات.

2.1.3 مراحل إعداد المواصفة

شهدت المواصفة مرحلة إعداد طويلة قبل أن ترى النور، حيث بدأت فكرة مشروع أيزو 26000 ابتداء من سنة 2001 من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، حيث كانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض الشركات متعددة الجنسيات و متخوفة من إمكانية تأثير نشاطات هذه الشركات على ظروف العمل و مستوى المعيشة، فكانت لجنة (COPOLCO) المسئولة عن العلاقات مع المستهلكين تم البدء في إجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية.

و خلصت هذه اللجنة خلصت اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية، لذا تم البدء في تفعيل هذا المشروع، ففي بداية عام 2003 قامت منظمة الأيزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية (SAG)لتختص بالمسئولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كان هذا المشروع المعد من أيزو قد تضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و القائمة بالفعل.

وقد خلصت المجموعة الاستشارية الإستراتيجية إلى ضرورة المضي قدما نحو إعداد المواصفة، و تم إنشاء مجموعة عمل جديدة تقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية تقدم التوجيه فيما يختص بالمسئولية الاجتماعية، وفي يناير 2005 صوت 37 عضوا في الأيزو على اقتراح بند عمل جديد(وهو اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة)حول المسئولية الاجتماعية.

و كانت التتابع الزمني لإصدار مواصفة الأيزو 26000 كما يلي:

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام 2006؛
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر2008 ؛
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008؛

و أخيرا تم نشر هذه المواصفة في 01 نوفمبر 2010 . (مقدم وهيبة، 2012)

3.1.3 محتويات مواصفة الأيزو 26000

بالإضافة للمقدمة التي تعرض معلومات عن محتوى المواصفة القياسية الإرشادية والأسباب التي دعت لإعدادها، تتضمن المواصفة العناصر الآتية:

- البند (1): المجال: تعرف المحتوى والمجال الذي تغطيه هذه المواصفة الدولية وتحدد قيود و استثناءات معينة؛
- البند (2): المصطلحات والتعريفات والاختصارات: تحدد وتقدم تعريف المصطلحات الرئيسية ذات الأهمية البالغة لفهم المسئولية المجتمعية ولاستخدام هذه المواصفة؛
- البند (3): فهم المسؤولية المجتمعية: تصف العوامل والظروف الهامة التي أثرت على تطور المسؤولية المجتمعية والتي يمتد تأثيرها إلى طبيعة وممارسة المسؤولية المجتمعية، وتصف أيضا مفهوم المسؤولية الاجتماعية نفسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعناها وكيفية تطبيقها على المنشآت، ويتضمن هذه البند دليل إرشاديا لشرح كيفية استخدام هذه المواصفة في المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم؛

- البند (4): مبادئ المسؤولية الاجتماعية: تقدم وتشرح المبادئ العامة للمسؤولية الاجتماعية؛
- البند (5): إدراك المسؤولية الاجتماعية والمشاركة مع الأطراف المعنية: تتناول الممارستان الخاصتان بالمسؤولية: إدراك المنشأة لمسؤوليتها الاجتماعية وتحديدها والمشاركة مع الأطراف المعنية، كما تقدم الإرشاد بشأن العلاقة بين المنشأة وأطرافها المعنية والمجتمع مع إدراك الموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- البند (6): دليل إرشادي حول الموضوعات الجوهرية للمسؤولية الاجتماعية: يوضح الموضوعات الجوهرية والقضايا المرتبطة بها ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية (أنظر جدول 1)، وبالنسبة لكل موضوع جوهري تم تقديم معلومات حول مجاله وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والمبادئ والاعتبارات والإجراءات والتوقعات ذات الصلة؛
- البند (7): دليل إرشادي حول دمج المسؤولية الاجتماعية داخل المنشأة: يقدم دليل إرشادي حول وضع المسؤولية الاجتماعية في حيز الممارسة داخل المنشأة، ويتضمن ذلك الإرشاد بشأن: تفهم المنشأة لمسؤوليتها الاجتماعية ودمج المسؤولية الاجتماعية خلال المنشأة والتواصل بشأن المسؤولية الاجتماعية وتحسين مصداقية المنشأة للمسؤولية الاجتماعية ومراجعة التقدم الذي يتم إحرازه وتحسين الأداء وتقييم المبادرات الاختيارية للمسؤولية الاجتماعية؛
- الملحق (أ): ملحق حول الآليات والمبادرات التطوعية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية: يقدم قائمة غير تفصيلية بالآليات والمبادرات التطوعية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتي تتناول نشاط جوانب لأحد الموضوعات الجوهرية أو أكثر أو دمج المسؤولية الاجتماعية داخل المنشأة؛
- الملحق (ب): الاختصارات: يقدم قائمة بالاختصارات المستخدمة في المواصفة؛
- قائمة المراجع: تشمل المراجع الخاصة بالمواثيق الدولية الرسمية ومواصفات الأيزو التي تم الاستعانة بها في هذه المواصفة كمواد مرجعية؛
- فهرس: يقدم عنوان المراجع للموضوعات والمفاهيم والمصطلحات الواردة في هذه المواصفة الدولية. (الأيزو، 2010)

إن هذه المواصفة موجهة في الأساس لمساعدة منظمات الأعمال على تبني مفاهيم التنمية المستدامة، وتشجيعهم على تجاوز الواجبات القانونية التي تتعرض لها كل المنظمات، وترتكز على عدد من المبادئ تضم الامتثال للقانون، احترام المبادئ والتوجيهات المعترف بها دوليا، الاعتراف بأصحاب المصلحة واهتماماتهم، المساءلة، الشفافية، التنمية المستدامة، السلوك الأخلاقي، المنهج الحذر واحترام حقوق الإنسان الأساسية والتنوع. (بحوصي مجدوب وبخوش مديحة، 2012)
والجدول رقم (01) يوضح موضوعات وقضايا المسئولية الاجتماعية التي تضمنتها المواصفة.
جدول رقم 1: الموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية التي تضمنتها مواصفة الأيزو 26000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعات الجوهرية	القضايا (تم تناولها في مواد فرعية)
الحوكمة المؤسسية	(2.6).
حقوق الإنسان (3.6)	- واجب الاجتهاد (3.3.6)؛ - مواقف المخاطرة المتعلقة بحقوق الإنسان (4.3.6)؛ - تجنب التواطؤ (5.3.6)؛ - حل المشاكل (6.3.6)؛ - التمييز والمجموعات المستضعفة (7.3.6)؛ - الحقوق المدنية والسياسية (8.3.6)؛ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(9.3.6)؛ - الحقوق الأساسية في العمل (10.3.6).
الممارسات العمالية (4.6)	- التوظيف و علاقات العمل (3.4.6)؛ - ظروف العمل والحماية المجتمعية (4.4.6)؛ - الحوار المجتمعي (5.4.6)؛ - الصحة والسلامة في العمل (6.4.6)؛ - التنمية وتدريب الكوادر البشرية في مكان العمل (7.4.6).
البيئة (5.6)	- منع التلوث (3.5.6)؛ - الاستخدام المستدام للموارد (4.5.6)؛ - تكييف وتخفيف التغير المناخي (6.5.6)؛ - حماية وإصلاح البيئة الطبيعية (7.5.6).
ممارسات التشغيل العادلة (6.6)	- محاربة الفساد (3.6.6)؛ - الانخراط السياسي المسؤول (4.6.6)؛ - المنافسة العادلة (5.5.6)؛ - تعزيز المسؤولية المجتمعية في مجال التأثير (6.6.6)؛ - احترام حقوق الملكية (7.6.6).
قضايا المستهلك (7.6)	- ممارسات تسويقية ومعلوماتية وتعاقدية عادلة (3.7.6)؛ - حماية صحة وسلامة المستهلك (4.7.6)؛ - الاستهلاك المستدام (5.7.6)؛ - خدمة ودعم المستهلك وحل النزاعات (6.7.6)؛ - حماية بيانات المستهلك وخصوصيتها (7.7.6)؛ - الدخول إلى الخدمات الأساسية (8.7.6)؛ - التعليم والتوعية (9.7.6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة والتنمية المجتمعية (8.6)	- المشاركة المجتمعية (3.8.6)؛ - التعليم والثقافة (4.8.6)؛ - خلق فرص العمل وتنمية المهارات (5.8.6)؛ - التطوير التكنولوجي (6.8.6)؛ - خلق الثروة وزيادة الدخل (7.8.6)؛ - الصحة (8.8.6)؛ - الاستثمار المجتمعي(9.8.6).

المصدر: الأيزو، **المواصفة القياسية الدولية إيزو26000:2010 (الترجمة الرسمية) ، دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية**، 2010، ص:Viii، على الموقع: https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:26000:ed-1:v1:ar (أطلع عليه يوم: 2018/12/15).

ومما تقدم يتبين أن المواصفة جاءت على درجة من التفصيل والوضوح لتسهيل فهم مضمونها وتيسير العمل بها لجني الفوائد التي يمكن تحقيقها، فغاية المنظمة الدولية للتقييس من خلال إعدادها للمواصفة هي أن تكون نافعة ومفيدة وقابلة للاستخدام من كل للمنظمات عند أدائها المسئولية الاجتماعية، والذي يمكن أن يؤثر على:

- الميزة التنافسية؛
- السمعة؛
- القدرة على جذب والاحتفاظ بالعاملين والأعضاء والزبائن والعملاء والمستخدمين لمنتجات الشركة؛
- المحافظة على معنويات الموظفين والتزامهم وإنتاجيتهم؛
- رأي المستثمرين والملاك والمانحين والرعاة والمجتمع المالي؛
- العلاقة مع الشركات والحكومات والإعلام والموردين والنظراء والزبائن والمجتمع المحيط الذي تعمل به. (الأيزو، 2010)

2.3 آلية الاسترشاد بالمواصفة لتبني منظمات الأعمال لمسئوليتها الاجتماعية

بعد اعتبار خصائص المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة (البند 3)، فإن على المنشأة استعراض مبادئ المسؤولية الاجتماعية الموضحة في (البند4)، وعند ممارسة المسؤولية الاجتماعية يجب على المنشأة احترام هذه المبادئ والتعاطي معها، وكذلك مراعاة المبادئ المحددة لكل موضوع محوري (البند 6)، وقبل تحليل الموضوعات والقضايا المحورية للمسؤولية الاجتماعية إضافة إلى أي إجراءات وتوقعات ذات صلة (البند 6)، يجب على المنشأة أن تضع في اعتبارها ممارستين أساسيتين للمسؤولية الاجتماعية: إدراكها واعترافها بمسؤوليتها الاجتماعية ضمن دائرة تأثيرها وتمييز وإشراك أصحاب المصلحة (البند 5).

وبعد تمام فهم المبادئ وتحديد الموضوعات المحورية والمسائل المؤثرة في المسؤولية الاجتماعية، ينبغي على المنشأة العمل على دمج وتكامل المسؤولية الاجتماعية في قراراتها وأنشطتها باستخدام الإرشادات الواردة في (البند 7) ويشمل ذلك على عدة ممارسات مثل:

جعل المسؤولية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من سياساتها، وثقافتها المؤسسية، واستراتيجياتها وعملياتها، وبناء الكفاءات والمهارات الداخلية في المسؤولية الاجتماعية، وفي عمليات الاتصال الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والعمل على المراجعة والتقييم الدوري لهذه الأفعال والممارسات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

وتوجد إرشادات أكثر للموضوعات المحورية وممارسات لدمج المسؤولية الاجتماعية في العديد من المصادر المشار إليها في بند (Bibliography) وكذلك العديد من المبادرات والأدوات الطوعية (بعض من النماذج العالمية تم تقديمها في الملحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

A)، وحينما تنتهج المنشأة المسؤولية الاجتماعية وتمارسها فإن الهدف الكبير لها هو تعظيم مساهمتها في التنمية المستدامة التنمية. (الأيزو، نشرة iso 26000 ، ب س ن)

والشكل رقم (01) يوضح نظرة عامة عن الأيزو 26000، ويهدف إلى مساعدة المنظمات على فهم العلاقة بين بنود المواصفة لأجل تعظيم مساهمتها في التنمية المستدامة.

الشكل 1: عرض تخطيطي لمواصفة الأيزو 26000.

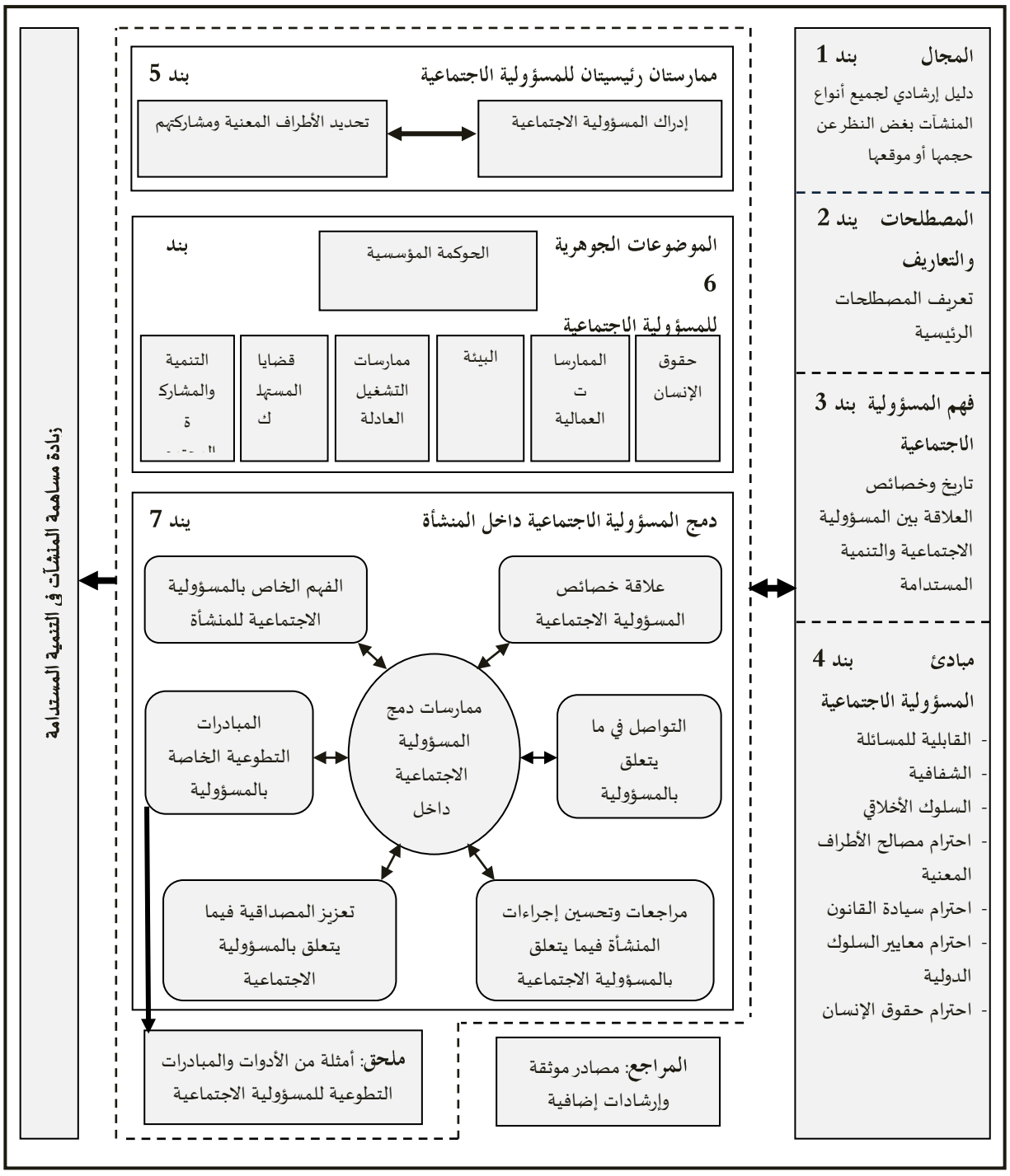

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: الأيزو، **المواصفة القياسية الدولية أيزو2010:26000 (الترجمة الرسمية)** ، **دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية**، 2010، ص: i× ، على الموقع:

https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:26000:ed-1:v1:ar (أطلع عليه يوم: 2018/12/15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين مما تقدم أن المواصفة توفر إطار عمل ممنهج يمكن لمنظمات الأعمال استغلاله في الالتزام بمسئوليتها الاجتماعية في حدود تعيين الأطراف أصحاب المصلحة والعمل معهم لتحقيق النمو والاستدامة.

4. مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة :

أصبحت التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الفكر التنموي والوعي الدولي للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئية. وذلك بعد اتساع الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمتطلبات البيئية، وما نتج عن ذلك من مشاكل على الصعيدين البيئي والاجتماعي، إذ أصبح من الضروري التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية والانتقال إلي مفهوم جديد يراعى فيه الجانبين البيئي والاجتماعي.

1.4 تعريف التنمية المستدامة ومبادئها

2.1.3 تعريف التنمية المستدامة

لقد وردت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة، وذلك راجع لاختلاف التوجهات الفكرية التي حاولت تحديد مفهوم لها، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

عرفت التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 المعنون بمستقبلنا المشترك (تقرير برونتلاند) على أنها " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم". (Corinne Genderon, 2007)

كما تعرف على أنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ". (Gabriel Wakerman, 2008)

كما عرفتها منظمة الفاو بأنها: " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية ". (دوناتو رومانو، 2003)

كما يقصد بها " أنها محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد". (محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه ، 2000)

و عرفت أيضا على أنها:" التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري و الطبيعي و البيئي سواء على الصعيد المحلي و العالمي ". (سنوسي سعيدة ، 2010)

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي يجب أن تحقق التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى درجة من النمو في كل بعد منها، دون أن يؤثر النمو في أحدها تأثيرا سلبيا على الأبعاد الأخرى.

2.1.4 مبادئ التنمية المستدامة

حدد جدول أعمال القرن أو ما يعرف بالأجندة 21، المنبثقة عن قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992، **27 مبدأ** لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي اعتبرت هذه المبادئ المنبثقة عن مؤتمر ريو دي جانيرو هي المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية على بعض المبادئ، وطورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة والاحتمالات المستقبلية المتعلقة بها، وتم تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبادئ منها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل أهم المبادئ الإنسانية للتنمية المستدامة فيما يلي:

- ✓ الإنسان هو محور التنمية المستدامة و هدفها؛
- ✓ مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح لجميع ولكل الأطراف ذات المصلحة؛
- ✓ التعاون الدولي بين مختلف الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ مبدأ الاستغلال الرشيد و العقلاني للموارد الأولية و الطاقوية و عدم تبذيرها؛
- ✓ مبدأ لامركزية السلطة والتفويض؛
- ✓ مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية أي العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية صارمة و أكثر تنظيما في مجال تسيير النشاطات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ ترقية استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية و فرض ضرائب مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الملوث يجب أن يتحمل تبعات تلويثه للبيئة؛
- ✓ مبدأ الحيطة و الحذر: والذي ينص على رسم سياسات و اتّخاذ إجراءات احترازية و احتياطية و تطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات و المؤسسات؛
- ✓ مبدأ الوقاية: حيث تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه؛
- ✓ مبدأ العدالة بين الأجيال؛
- ✓ مبدأ الملوث الدافع: هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول و على المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات و تدابير من اجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك؛
- ✓ مبدأ الإدماج و التضامن: نعني بالتضامن هو إشراك الكامل للمواطنين عند التصدّي للمشكلات البيئية؛
- ✓ مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية: و هو من المبادئ الهامة للتنمية المستدامة التي يجب احترامها، حيث يجب من خلال هذا المبدأ احترام العادات و التقاليد و المعتقدات الدينية، ولا يجب أن يكون النموذج التنموي مرتكز على التحديث و عمليات التغريب هو السائد، بل يجب أن تكون التنمية شاملة و متكاملة مع متطلبات العولمة لكن باحترام الجوانب الثقافية و خصوصياتها دون تمييز؛
- ✓ مبدأ الإفصاح و الشفافية: أي إلزام مختلف المؤسسات أن تكون شفافة في تعاملاتها خاصة التقارير التي تبيّن مختلف النشاطات التي تقوم بها؛
- ✓ مبدأ الشراكة و المشاركة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة؛
- ✓ مبدأ المسؤولية و المساءلة: أي يتحمل صانعوا القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها، و إذ يضمنوا للأطراف ذات المصلحة حق مساءلتهم عن جميع الأخطاء التي يرتكبونها سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو دينية. (مسعود درواسي وبن مسعود آدم، 2017)

2.4 أهداف التنمية المستدامة وأبعادها

1.2.4 أهداف التنمية المستدامة

في اليوم الأول من جانفي 2016، بدأ رسميا سريان أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية، وستعمل البلدان خلال الخمسة عشر سنة المقبلة - واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع - على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان اشتغال الجميع بتلك الجهود (الأمم المتحدة، الأثر الأكاديمي، ب س ن) ، وتبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفا، وغاياتها، البالغ عددها 169 غاية، اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. كذلك يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبُعد البيئي. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015) ، والتي نوردها فيما يلي:

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛

الهدف 9 - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره؛

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)

2.2.4 أبعاد التنمية المستدامة

إن معظم الدراسات والأبحاث الحديثة تؤكد على أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة متداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي والثقافي ، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية.

وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

1.2.2.4 البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول كيفية تطوير التنمية الاقتصادية حتى تتناسب مع الأنظمة البيئية على المدى البعيد، ويتجسد البعد الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقليص تبعية البلدان النامية؛
- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة؛
- المساواة في توزيع الموارد؛
- الحد من التفاوت في المداخيل؛
- تقليص الإنفاق العسكري. (عبد السلام أديب،2002)

2.2.2.4 البعد البيئي :يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة، لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها والحدود التي يجب أن لا تتعدها .

فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية، ويتضمن البعد البيئي مجموعة من القضايا كما يلي:

- الحفاظ على الأراضي؛
- صيانة المياه؛
- حماية البحار والمحيطات والمناطق الساحلية وما تحتويه من ثروة نباتية وحيوانية؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛
- الاستغلال الرشيد للموارد الطاقوية والمعدنية. (كولون ريز ، 1993)

3.2.2.4 البعد الاجتماعي والثقافي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال .إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبطان بشكل كبير بالبعد الاجتماعي والثقافي الذي يمثله الإنسان. لأن عملية التغيير التنموية المستدامة وسيلتها الأساسية وهدفها المحوري هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية. (عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط، 2007)

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها، باعتباره وسيلة وهدف في آن واحد. وعليه يهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها، والسعي المتواصل في تحقيق استقرار النمو الديموغرافي حتى لا تكون هناك ضغوط على الموارد الطبيعية، والعمل على وقف النزوح الريفي، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة، وتوفير المياه الصالحة للشرب والغذاء الصحي والرعاية الصحية اللازمة في المناطق الحضرية والريفية. (راشي طارق، 2011)

و يمثل البعد الثقافي للتنمية المستدامة الجهد التنموي الذي يتصل برسم الإستراتيجيات وتحديد السياسيات المتصلة بتحسين أو تحويل الوسط الثقافي الذي يتحرك في داخله الفاعلون الأفراد والجماعات جنبا إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة .ويقصد بالوسط الثقافي هنا مجموعة الأفكار والمعتقدات والتصورات والعادات والرموز التي تتحكم في سلوك الفاعل الاجتماعي، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على تحديد مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي. (راشي طارق،2011)

5. دور مواصفة الأيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة :

لدراسة دور مواصفة الأيزو 26000 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نتطرق أولا إلى إبراز العلاقة التي تربط المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة ثم التعرف على كيفية مساهمة المواصفة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.5 العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية. (مقدم وهيبة،2014)

وعلى الرغم من أن العديد من الأشخاص يستعملون مصطلحي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة على نحو تبادلي وعلى الرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين المصطلحين، إلا أن لكل منهما مفهوم يختلف عن الأخر.

فالتنمية المستدامة هو مفهوم متفق عليه على نطاق واسع وهو هدف إرشادي حاز على مزيد من الاعتراف الدولي بعد إصدار التقرير الخاص باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية 1987 :"مستقبلنا المشترك"، وهي تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية وتلبيتها. كما تهدف إلى تحقيق الاستدامة للمجتمع ككل وكوكب الأرض، والتنمية المستدامة لا تهتم باستدامة أو قابلية أي منظمة معينة للتطبيق بصفة مستمرة، فاستدامة المنظمة الفردية قد تتوافق أو لا تتوافق مع استدامة المجتمع ككل حيث أن هذه الاستدامة تنتج عن تناول السمات المجتمعية والاقتصادية والبيئية على نحو متكامل، فالاستهلاك المستدام واستخدام الموارد المستدامة ومصادر الكسب والمعيشة المستدامة تتعلق جميعها باستدامة المجتمع ككل. (الأيزو، 2010)

أما المسئولية الاجتماعية فهي تركز على المنظمات وتهتم بمسئوليات المنظمة تجاه المجتمع والبيئة ، وهي ترتبط بشكل وثيق بالتنمية المستدامة. ولأن التنمية المستدامة تتناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة بين كل الناس، فإنه يمكن استخدامها كوسيلة لاختصار التوقعات الأكبر للمجتمع التي تحتاج لأخذها في الاعتبار من قبل المؤسسات التي تسعى للقيام بعملها بطريقة مسئولة. وعلى ذلك فإنه من الأهداف الرئيسية لمسؤولية المؤسسة الاقتصادية اجتماعيا هو المساهمة في التنمية المستدامة. (الأيزو، 2010)

لذا نستطيع القول أن المسؤولية الاجتماعية تنبثق عن التنمية المستدامة التي تعد بمثابة إطارها العام، وبذلك تستمد اتجاهاتها من الاتجاهات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وكذا البيئي، حيث تتكون المسؤولية الاجتماعية من مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية.

2.5 كيفية مساهمة استخدام الأيزو ISO 26000 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أي منظمة تتخذ الإجراءات وفقًا للتوصيات العملية المقدمة في ISO 26000 ستسهم بالضرورة في التنمية المستدامة، وبالرغم من أن نشر هذه المواصفة كان قبل الإعلان عن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بحوالي 05 سنوات، إلا أنها تضمنت إرشادات تسهم في تحقيقها.

و الجدول رقم (2) يعطي لمحة عن عدد المراجع التي تقدم إرشادات في الموضوعات الجوهرية لل ISO 26000، التي يسهم استخدامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم2: مساهمة إرشادات الموضوعات الجوهرية للأيزو 26000 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

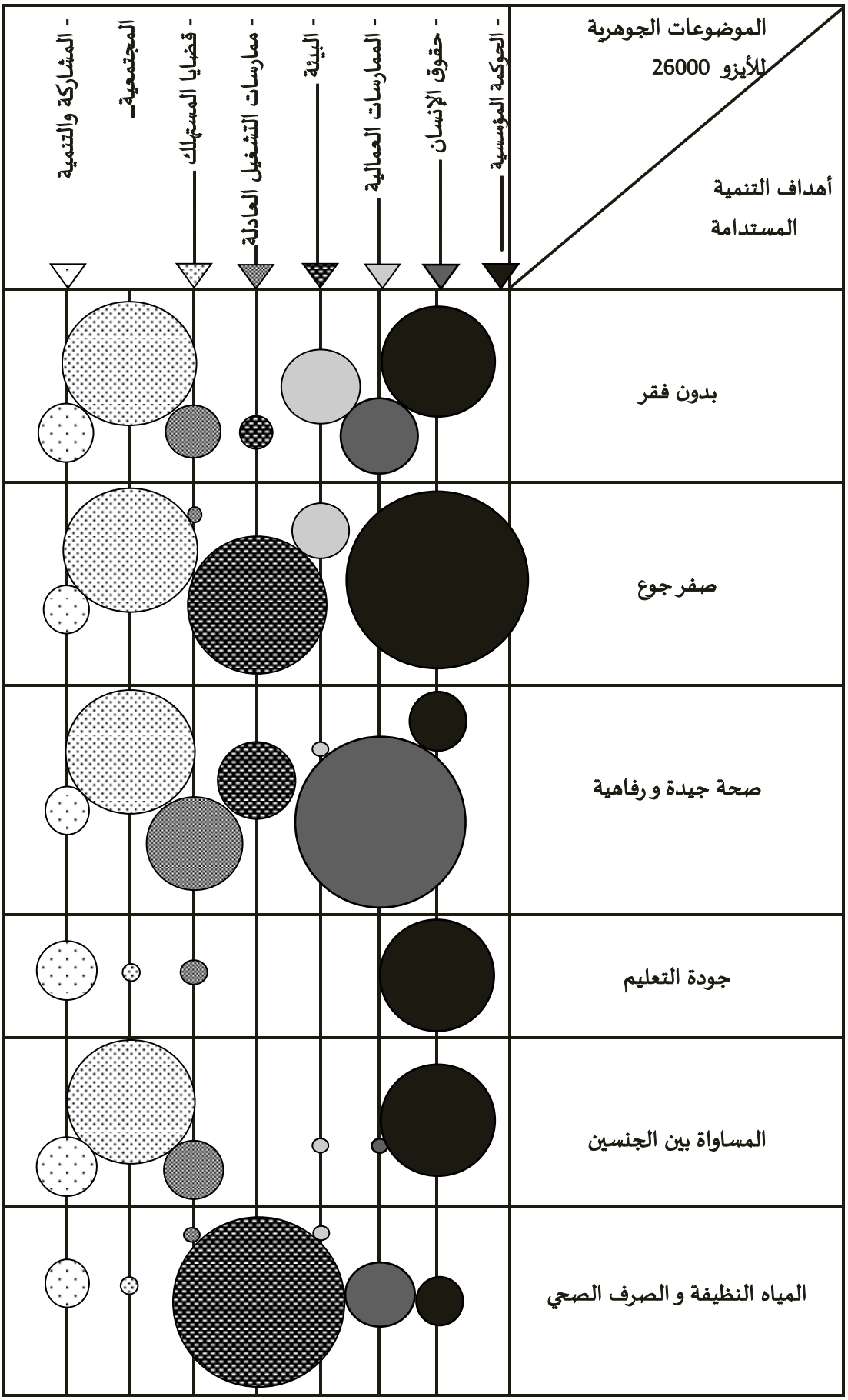

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

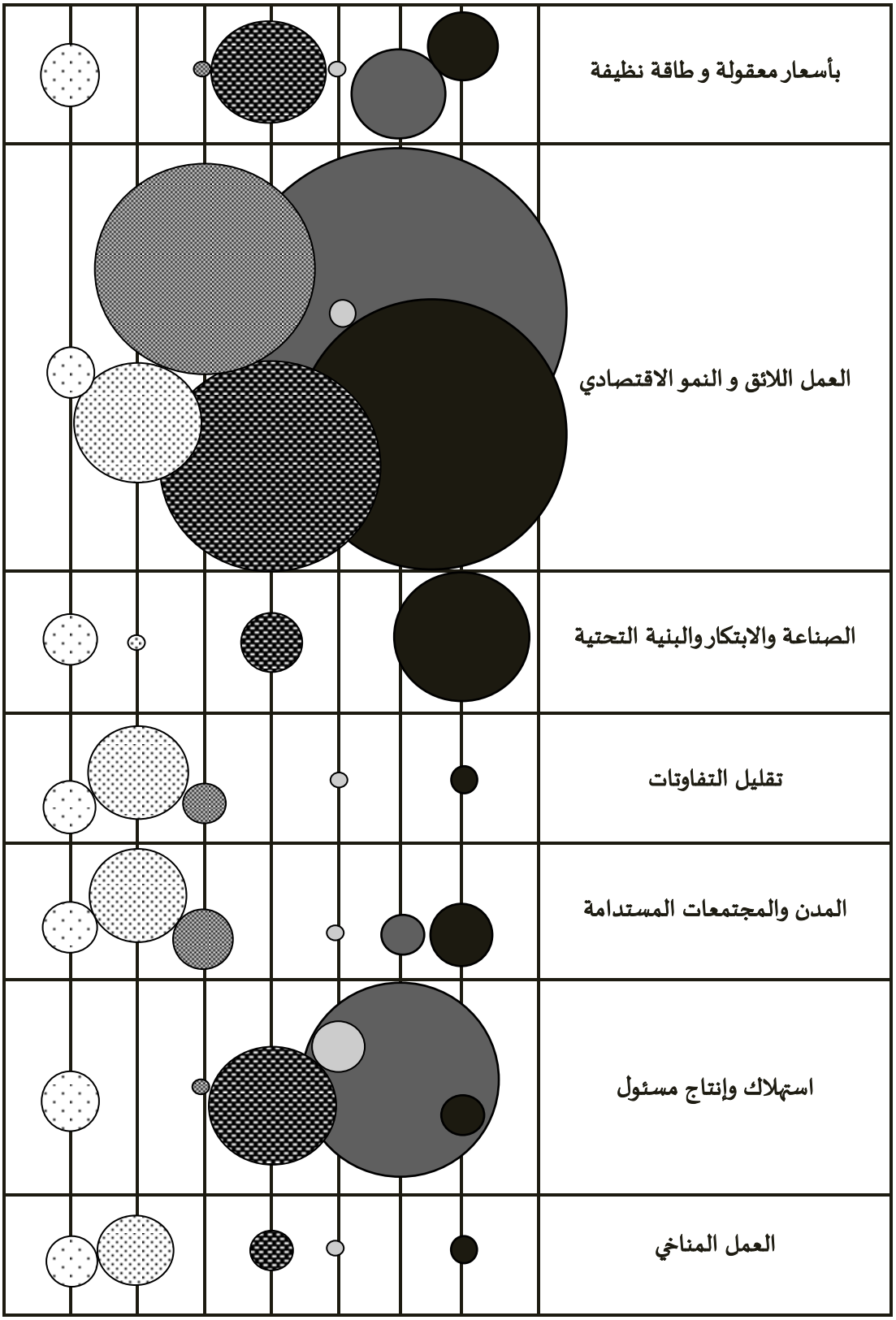

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

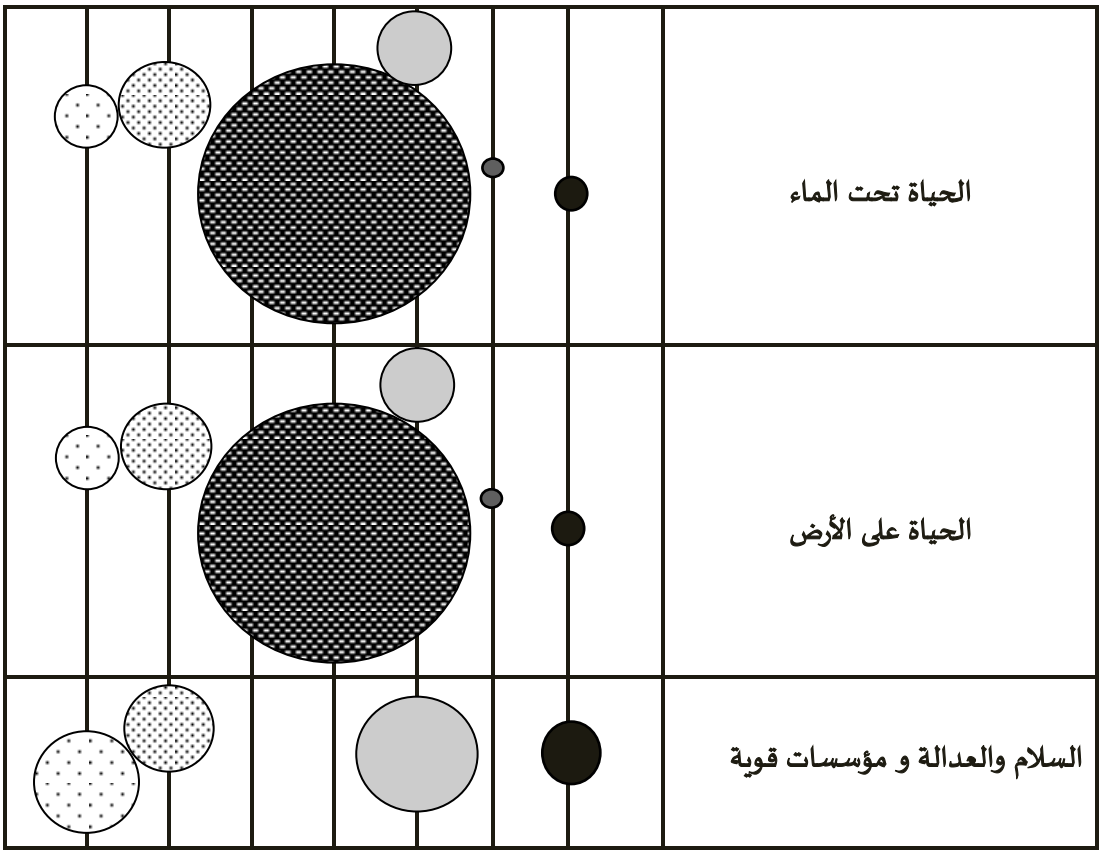

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: ISO, ISO 26000 and the SDGs, 2018, ISO Central Secrétariat, Geneva, Switzerland ، على الموقع الإلكتروني:

https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/store/en/PUB100401.pdf (consulté le:15/03/2019) .

يظهر من الجدول أن الموضوعات الجوهرية السبعة المكونة للمواصفة القياسية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية تناولت عدد متفاوت من المراجع تطرقت لها قضاياها وبنودها الفرعية، تقدم إرشادات تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال :

- ✓ فيما يتعلق بأول أهداف التنمية المستدامة (بدون فقر) ، تنص الفقرة الفرعية 2.4.4.6 من المواصفة القياسية ISO 26000 تحت عنوان "ممارسات العمل" : "يجب على المنشأة توفير أجور والأشكال الأخرى للمكافأة طبقا للقوانين والقواعد المحلية أو الصفقات الجماعية، وينبغي أن تدفع المنشأة أجور تتلائم على الأقل احتياجات العمال وأسرهم، وعند عمل ذلك ينبغي أن تضع المنشأة في اعتبارها المستوى العام للأجور في الدولة وتكلفة المعيشة ومميزات التأمين الاجتماعي ومستويات المعيشة للمجموعات المجتمعية الأخرى" .
- ✓ عندما يتعلق الأمر بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاهية) ، فإن الفقرة الفرعية 2.9.3.6 من المواصفة القياسية ISO 26000 في إطار الموضوع الأساسي "حقوق الإنسان" توصي بأنه: " يمكن للمنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال: طرق تسهيل الدخول في- وإذا أمكن تقديم الدعم والتسهيلات- التعليم والتعلم مدى الحياة لأعضاء المجتمع... وسبل تأقلم السلع أو الخدمات مع القدرة الشرائية للفقراء". كذلك تناولت الفقرة 2.8.8.6 في إطار الموضوع الأساسي (المشاركة والتنمية المجتمعية) نصت على أنه ينبغي على المنشأة القيام بالسعي إلى التقليل أو القضاء على الآثار الصحية السلبية لأية عملية إنتاج أو منتجات تقدمها المنشأة تنظر في تعزيز صحة جيدة من خلال، على سبيل المثال، المساهمة في الحصول على أدوية ولقاحات وتشجيع أنماط الحياة الصحية وأن تساعد في زيادة الوعي حول التهديدات الصحية والأمراض الرئيسية والوقاية منها وأن تقوم بدعم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ بالنسبة للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والصرف الصحي) يمكن العثور على واحدة من التوصيات العديدة التي تسهم في تحقيقه وذلك في البند 2.9.7.6 من ISO 26000 في إطار الموضوع الأساسي "قضايا المستهلك": "ينبغي على المنشأة عند تعليم المستهلكين أن تتناول الصحة والسلامة، بما فيها مخاطر المنتجات، حماية البيئة، الاستخدام الفعال للمواد والطاقة والمياه، الاستهلاك المستدام والتخلص المناسب من مواد التغليف والمخلفات والمنتجات".
- ✓ كما يمكن إيجاد إحدى التوصيات التي تسهم في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) في الموضوع الجوهري الأول من مواصفة ISO 26000 (الحوكمة المؤسسية)، حيث جاء في البند **2.3.2.6** بأن "عمليات وهياكل صنع القرار بالمنشأة ينبغي أن تمكنها من: خلق وتعزيز البيئة والثقافة حيث يتم من خلالهما ممارسة مبادئ المسؤولية المجتمعية، إنشاء نظام من الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية مرتبط بالأداء في المسؤولية الاجتماعية ؛ استخدام الموارد المالية والطبيعية والبشرية بكفاءة؛ تحقيق التوازن بين احتياجات المنشأة وأطرافها المعنية بما في ذلك الاحتياجات الفورية واحتياجات الأجيال المقبلة ؛ تشجيع المشاركة الفعالة لكافة مستويات العاملين في اتخاذ القرارات في المنشأة بشأن قضايا المسؤولية المجتمعية " .
- ✓ كذلك بالنسبة للهدف 12 (نحو الاستهلاك والإنتاج المسؤول)، فان الفقرة الفرعية 2.3.7.6 من ISO 26000 تحت الموضوع الجوهري "قضايا المستهلك" تنص على أنه: "يجب على المنشأة عند التواصل مع المستهلكين، أن توفر معلومات كاملة ودقيقة ومفهومة وقابلة للمقارنة بلغات نقطة البيع". (الأيزو، 2010)
- ✓ أما في ما يخص الأهداف 13، 14 و 15 للتنمية المستدامة (العمل المناخي، الحياة تحت الماء والحياة على الأرض)، فقد تطرق لها الموضوع الجوهري الثالث (البيئة) من المواصفة القياسية ISO 26000 من خلال تناوله القضايا التالية: منع التلوث (3.5.6)؛ الاستخدام المستدام للموارد (4.5.6)؛ تكييف وتخفيف التغير المناخي (6.5.6)؛ حماية وإصلاح البيئة الطبيعية (7.5.6).

حيث تناولت هذه القضايا في بنود فرعية وصف القضايا البيئية والإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المنظمات والتوقعات وثيقة الصلة بها، وتم التطرق بالتفصيل لمسألة حفاظ المنشآت على البيئة من خلال توصيات عديدة بشأن تحمل المنظمات لمسؤوليتها البيئية وكيفية تحديد الجوانب البيئية الهامة وتقليل الأثر البيئي و إلزامية احترام وتعزيز مبادئ نهج الحيطة أو إدارة المخاطر البيئية. (الأيزو، 2010)

ومنه يمكن القول أن التزام المؤسسات الاقتصادية بالاستخدام المتكامل و المستمر للمواصفة القياسية الدولية ISO26000 من شأنه أن يرسي مبادئ المسؤولية الاجتماعية وبالتالي زيادة إسهامها في كل جوانب التنمية المستدامة.

6. تحليل النتائج:

من خلال ما تم التطرق له نؤكد صحة الفرضية الرئيسية الآتية: "تعتبر الواصفة القياسية الدولية ISO 26000 دليلا إرشاديا لمنظمات الأعمال لتكون أكثر التزاما بمسؤوليتها الاجتماعية، وتهدف من خلاله إلى مساعدتها على المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وهو ما تعززه النتائج التالية:

- المسؤولية الاجتماعية تنبثق عن التنمية المستدامة التي تعد بمثابة إطارها العام، وبذلك تستمد اتجاهاتها من الاتجاهات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وكذا البيئي، حيث تتكون المسؤولية الاجتماعية من مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية.
- عند انتهاج وممارسة المسؤولية الاجتماعية، فان الهدف الأسمى للمنظمة هو مساهمتها في التنمية المستدامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التنمية المستدامة هي التنمية التي يجب أن تحقق التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى درجة من النمو في كل بعد منها، دون أن يؤثر النمو في أحدها تأثيرا سلبيا على الأبعاد الأخرى.

- تعتبر المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 كوثيقة إرشادية تهدف إلى مساعدة المنظمات على إدراج المسؤولية الاجتماعية في طريقة عملها، ويفترض أن تتصرف المنظمات التي تتبع هذه المعايير بطريقة شفافة وأخلاقية، فضلا عن مطابقة القانون المعمول به وقواعد السلوك الدولية.

- تقدم المواصفة الدولية ISO 26000 دليلا إرشاديا لكافة أنواع المنظمات بغض النظر عن حجمها أو موقعها، تهدف من خلاله إلي مساعدتها للمساهمة في التنمية المستدامة.

- تشكل المبادئ والممارسات والمواضيع الجوهرية المذكورة في البنود 4، 5، 6 و7 من المواصفة، الأساس الخاص بالتطبيق العملي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ومساهمتها في التنمية المستدامة.

- القرارات والأنشطة التي تقوم بها منظمة أعمال مسئولة اجتماعيا بإتباعها المنهج الإرشادي الذي توفره مواصفة الأيزو 26000، يمكن أن تساهم بفعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7. خاتمة:

مما سبق يتضح أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة فممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة ، وهذه الأخيرة تحتاج إلى الالتزام قبل التطبيق، فلا يمكن لمنظمات الأعمال المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية ، لأنها تساهم في تحقيق البعدين البيئي والاجتماعي من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بهما، وتشمل المواصفة القياسية ISO 26000 الركائز المستدامة كدليل مساعد في إدارة الأعمال بطريقة مسؤولة بيئيا، اقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي يمكن اعتبار القواعد التي أوصت بها مساهمة رئيسية في التنمية المستدامة.

ومن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها ما يلي:

- على كل منظمة تسعى لتحقيق أهدافها استيعاب التوجيهات التي تتيحها هذه المواصفة والعمل بها بما يضمن لها القبول لدى الأطراف أصحاب المصلحة من مساهمين وموردين وعملاء ومجتمع مدني...، ويكفل تبنيها لدورها في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمحيط الذي تعمل به ويضمن لها النجاح المستدام.

- يجب على منظمات الأعمال الجزائرية العناية أكثر بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال السعي لتطبيق المواصفة القياسية الأيزو 26000 التي توفر النهج الأمثل لممارسة أنشطتها بطريقة مسؤولة بيئيا واجتماعيا، بداية بتنظيم الملتقيات والندوات والدورات التكوينية لرفع مستوى وعيها بالمسؤولية الاجتماعية.

- وجوب نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية عبر مختلف مؤسسات التعليم والتكوين من خلال إدراجها في مناهجها التعليمية لترسيخ مبادئها لدى أفراد المجتمع.

- إلزامية قيام الدولة بمرافقة منظمات الأعمال الراغبة في تطبيق مواصفة الأيزو 26000 وتقديم التسهيلات اللازمة لتشجيعها على الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية.

- ضرورة قيام المنظمة الدولية للتقييس بمراجعة وإثراء المواصفة القياسية ISO26000 بما يتناسب مع التعديلات التي مست مواصفات أنظمة الإدارة سنة 2015، وبما يتوافق أكثر مع أهداف التنمية المستدامة الحالية المعلن عنها سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2015، على أن يراعى في إعداد الدليل الإرشادي إبراز مساهمة المواصفة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر دقة ووضوح.

8. قائمة المراجع:

1. شارلز هيل وجاريث جونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، **الإدارة الإستراتيجية (الجزء الأول - مدخل متكامل)**، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 2001)، ص: 118.
2. حسين عبد المطلب الأسرج (2012)، **تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**، ص:1، على الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/06 (Consulté le:15/02/2019).
3. صالح الحموري، رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**، ط1، (عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر التوزيع، 2015)، ص:17.
4. عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (22-23 نوفمبر 2011)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 03.
5. Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée**, la responsabilité d'entreprise**, (Paris, France : Éditions la découverte, 2007), p: 23.
6. GROUPE AFNOR**, La norme ISO 26000 en quelques mots, (2013),** Sur le site : http://www.afnor.org/profils/centre-d-interet/rse-iso-26000/la-norme-iso-26000-en-quelques mots**,** (Consulté le : 22/02/2019).
7. منصف شوقي، (2012)، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك)**، ص ص:07-08، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/06/ ، (أطلع عليه يوم: 2019/02/11).
8. William M. Pride, O.C. Ferrell**, Marketing concepts and strategies**, (Boston: Ninth Edition, Houghton, Mifflin company, 1997), P: 65.
9. Wolfgang, Corporate Social Responsibility, (2005), on the web site: http://www.infinion.com, (consulté le: 18/02/2019).
10. Plazzi, Marcello and Starcher, George**, Corporate social responsibility and business success**, (Paris, France: European Bahá'í Business Forum, , 1997, revised 2006) , PP:7-24.
11. مقدم وهيبة، **تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطيعة، (23 و24 أفريل 2012)، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، الجزائر، **ص:6**.
12. Guest Author**, ISO 26000 and the Definition of Social Responsibility** (2011), on the web site: Http://Www.Triplepundit.Com, (Consulté le :12/01/2019)
13. الأيزو، **المواصفة القياسية الدولية أيزو26000:2010 (الترجمة الرسمية) ، دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية**، 2010، ص:Vii على الموقع: https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:26000:ed-1:v1:ar (أطلع عليه يوم: 2018/12/15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14.بحوصي مجدوب، بخوش مديحة، دور مواصفة الأيزو 26000 في التعريف بمعايير المسئولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، (14و15 فيفري 2012)، جامعة بشار، الجزائر، ص: 10.

15.الأيزو، ISO 2600 المسؤولية المجتمعية، نشرة صادرة عن الأمانة المركزية للأيزو، جنيف، سويسرا، 2010، ص: 3،على موقع: www.iso.org (أطلع عليه يوم: 2018/12/12).

16. Corinne Genderon , **vous avez dit développement durable?**, (Canada : presses international polytechnique, 2007) , p :126.

17. Gabriel Wakerman , **le développement durable**, (France : édition ellipses, 2008) , p : 31.

18.دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، (** دمشق، سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2003)، ص: 56.

19. محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، **اقتصاديات الموارد، (**مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000) ، ص:294.

20. سنوسي سعيدة، **الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية و دور التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010/2009، ص ص:96 ،97 .

21. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الندوة السبعون، **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،** قرار رقم: 589بتاريخ: 25 سبتمبر 2015، ص: 01، على الموقع الإلكتروني: https://undocs.org/ar/A/70/589 ، (أطلع عليه يوم: 2019/02/21).

22. مسعود درواسي، بن مسعود آدم، **ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة،** مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (06 و07 ديسمبر 2017) ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص ص: 6-7.

23. الأمم المتحدة، الأثر الأكاديمي، **أهداف التنمية المستدامة،** (ب س ن)، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.academicimpact.un.org/ar/content (أطلع عليه يوم: 2019/02/19).

24. الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، الندوة السبعون، **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،** مرجع سابق، ص 01.

25. عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة،** الحوار المتمدن، العدد: 333،(2002/12/10) نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305، (أطلع عليه يوم: 2019/02/19).

26.راشي طارق ، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الأيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة SOMIPHOS)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال إستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، (2011/2010)، ص ص:28، 29.

27. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1،** (عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص: 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28. مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، (2014/2013)، ص: 11.

29.الأيزو، **المواصفة القياسية الدولية إيزو2010:26000 (الترجمة الرسمية) ، دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية**، مرجع سابق، ص:09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com